

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي

نخيل تتوقع الحصول على موافقات 95% في يوليو لدفع الباقي ... وتستكمل 6

مشاريع

بدأت دفعات "نخيل" النقدية بالتدفق تدريجياً إلى حسابات الدائنين التجاريين بعد إعلان الشركة موافقة أكثر من 75% من إجمالي المطالبات لدفع 40% من الذمم الدائنة نقداً والبالغة قيمتها 4 مليارات درهم، حيث تسلم عشرات المقاولين مستحقاتهم عن طريق البنوك أمس وأمس الأول في ما يتوقع ان يتم تسليم البقية نهائي خلال الأيام المقبلة. هذا وقد أعلنت "نخيل" عن بدء سداد مطالبات الدائنين التجاريين النقدية البالغة قيمتها 4 مليارات درهم والتي تشكل 40% من إجمالي الذمم الدائنة بعد الحصول على موافقات أكثر من 75% من قيمة المطالبات المستحقة للدائنين البالغ عددهم 1000 مقاول ومورد. وتوقعت أن تكتمل موافقات 95% من الدائنين خلال يوليو الجاري لدفع الرصيد المتبقي والبالغ 6 مليارات درهم من أصل 10 مليارات درهم، قيمة شهادات الصرف النهائية المستحقة للدائنين، على شكل صكوك بعائد سنوي يصل إلى 10% يتم سدادها لحملة الشهادات على أساس نصف سنوي. وأوضحت "نخيل" أنه بموجب خطة إعادة الرسملة، التي أعلنت عنها في شهر مارس الماضي، سيحصل الدائنون على 100% من المبالغ المتفق عليها والمستحقة لهم، والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها من خلال استكمال المشاريع قصيرة الأمد. وبهذا الشأن أفاد علي راشد لوتاه، رئيس مجلس إدارة "نخيل" العقارية بقوله: "إنه ليسعدنا أن نبدأ في سداد نسبة 40% من الدفعات النقدية للدائنين التجاريين، حيث تعتبر هذه خطوة كبيرة ضمن خطتنا لإعادة الرسملة، واستكمالاً للدفعات النقدية التي سبق أن قدمناها للدائنين خلال المرحلة الأولى التي بدأت في شهر مارس الماضي للمطالبات التي لا تزيد قيمتها عن 500 ألف درهم". وذكر أن "نخيل" تعاونت عن كثب مع الحكومة بهدف المضي قدماً وتخطيط وتقييم مشاريعها المستقبلية بعناية بالغة بما يضمن قيام الشركة بدورها المهم في تنمية اقتصاد دبي. وكانت الحكومة تقدمت عن طريق صندوق دبي للدعم المالي بمبلغ 8 مليارات دولار أمريكي (نحو 29.4 مليار درهم) لتمويل عملياتها وسداد التزاماتها.

تعليق

من الجدير بالذكر ان خطة إعادة هيكلة نخيل و التي اعلنت في مارس الماضي تضمنت البند الرئيسي دفع كامل قيمة الصكوك والسندات المستحقة خلال 2010 و 2011 بموعدها شريطة الموافقة على العرض تفاصيل تخص الخطة 1 - خطة إعادة الهيكلة تخضع لموافقة الدائنين وحملة الصكوك. 2 - السندات المصدرة مقابل المستحقات ستكون قابلة للتداول. 3 - جزء من المبلغ الذي حصلت عليه نخيل وهو 8 مليار دولار سيوجه للسداد. 4 - جزء من الأموال سيكون من نصيب المقاولين والمشاريع المتوقفة قصيرة الأمد (قيد الإنجاز). 5 - سيكون عملاء مشاريع نخيل طويلة الأمد والمتوقفة جزءاً من مستحقي الأموال وضمن خطة السداد إن لم يقبلوا باستبدال وحداتهم. 6 - ستمتلك حكومة دبي شركة نخيل بشكل مباشر بعد أن كانت تملكها بشكل غير مباشر من خلال ملكية الحكومة لدبي العالمية المالكة لنخيل. اما التعامل مع عملاء ومقاولي "نخيل" وفق المستجدات 1- عملاء المشاريع قصيرة الأمد سيتم استكمال المشاريع قصيرة الأمد (قيد الإنجاز) والتي توقفت سابقاً و يبلغ عملاء الشركة بذلك ويتم الاتفاق معهم حول ترتيبات السداد 2- عملاء المشاريع طويلة الأمد يعرض على عملاء المشاريع طويلة الأمد المتوقفة استبدال وحداتهم بوحدة أخرى في مشاريع قصيرة الأمد ويحتسب السعر على أساس الأسعار السوقية الحالية عند رفض أي من عملاء المشاريع طويلة الأمد المتوقفة استبدال وحداتهم يعرض عليهم سداد مستحقاتهم ومبالغهم المدفوعة ضمن خطة إعادة الهيكلة 3 - مقاولوا مشاريع نخيل قسم كبير من مبالغ الدعم لنخيل سيتوجه لإكمال المشاريع مما يعني تفاوضاً مع المقاولين حول مستحقاتهم.

المصدر: : الخليج

دولية



البطالة تتراجع إلى 9.5% وسوق العمل الأمريكية تفقد 125 ألف وظيفة في يونيو

صفحة 02

الحكومة البريطانية تدافع عن خططها لتخفيضات غير مسبوقة في الإنفاق

صفحة 02

الإقليمية



مصر ترفع أسعار الطاقة للصناعة في إطار خطة لالغاء تدريجي للدعم

صفحة 04

هبوط احتياطات عمان من النفط 3% في 2009

صفحة 05

الوطنية



دبي العالمية : مجلس ادارة جديد لشركة المناطق الاقتصادية العالمية

صفحة 06

ودائع المقيمين ترتفع 5 مليارات لتصل إلى 972.2 مليار درهم

صفحة 07

المقال الأسبوعي : سلوك و أخلاقيات الموظف العام

صفحة 08



5 يوليو 2010

"بي بي" البريطانية قد تحصل على دعم من مؤسسات شرق أوسطية

كشفت مصادر مطلعة اليوم أن شركة النفط العملاقة المتعثرة بريتيش بتروليوم البريطانية "بي بي" قد تحصل على دعم من مؤسسات مالية من الشرق الأوسط تسعى وراء استثمار استراتيجي في الشركة. وأفادت صحيفة ذا ناشونال الاماراتية نقلاً عن هذه المصادر أن مستشاري "بي بي" في لندن تلقوا بالفعل مقترحات من المنطقة قد يشتري من خلالها مستثمرون من الشرق الأوسط أصولاً مهمة للشركة التي تضررت في أعقاب تسرب نفطي مدمر في الولايات المتحدة. وقالت الصحيفة إن مؤسسات مالية اقليمية قد تقدم أيضاً دعماً مالياً لأي عملية لجمع رأس مال قد تكون "بي بي" تدرسها لتعزيز ميزانيتها العمومية عقب الكارثة البيئية التي قد تكلفها ما يصل الى 60 مليار دولار. ولم يذكر التقرير أسماء المؤسسات المالية الشرق أوسطية التي قدمت المقترحات أو حجم الاستثمارات المحتملة. وكانت صناديق ثروة سيادية بالمنطقة مثل جهاز قطر للاستثمار وجهاز أبوظبي للاستثمار دعمت شركات غربية أثناء الأزمة المالية بشراء حصص في بنوك غربية ما أوقف فعلياً تراجع أسهم تلك الشركات. وخسرت أسهم "بي بي" أكثر من 50% منذ بدأ التسرب النفطي في ابريل. المصدر: رويترز

النفط يخسر 7 دولارات في أسبوع وسط مخاوف بشأن الانتعاش الاقتصادي

هبطت أسعار النفط للعقود الأجلة مواصلة التراجع للجلسة الخامسة على التوالي بعد أن أثارت بيانات ضعيفة للوظائف في أمريكا مخاوف من عودة الركود. وأنهى الخام الأمريكي للعقود تسليم أغسطس جلسة التعاملات في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) منخفضاً 81 سنتاً أي بنسبة 1.11% ليسجل عند التسوية 72.14 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى اغلاق منذ الثامن من يونيو عندما أغلق على 71.99 دولار. وبلغت خسائر النفط الأمريكي على مدى الاسبوع 6.72 دولار أو 8.52% وهي أكبر هبوط في أسبوع واحد منذ الاسبوع الاول من مايو عندما تراجعت الاسعار بأكثر من 11 دولاراً أو 13%. وفي بورصة البترول الدولية بلندن انخفض خام القياس الاوروبي مزيج برنت 68 سنتاً ليسجل في أواخر التعاملات 71.66 دولار للبرميل. وأعلنت وزارة العمل الأمريكية اليوم أن الوظائف غير الزراعية انخفضت بواقع 125 ألفاً في يونيو وهو أول انخفاض هذا العام في حين تراجع معدل البطالة الى 9.5% من 9.7% في مايو. وزاد القلق بشأن الاقتصاد بعد ان أعلنت الحكومة في وقت لاحق أن طلبيات المصانع في الولايات المتحدة سجلت انخفاضاً أكبر من المتوقع في مايو، وهو أول تراجع في تسعة أشهر وأكبر انخفاض منذ مارس 2009.

المصدر: رويترز

البطالة تتراجع إلى 9.5% وسوق العمل الأمريكية تفقد 125 ألف وظيفة في يونيو

انخفضت الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة في يونيو الماضي للمرة الأولى هذا العام مع إنتهاء آلاف الوظائف المؤقتة التي ارتبطت باحصاء سكاني ونمو عمليات التوظيف في القطاع الخاص بوتيرة أقل من المتوقع. وتمثل هذه البيانات ضربة للرئيس باراك اوباما الذي قال ان توفير الوظائف يمثل أولوية رئيسية في برنامجه. وقالت وزارة العمل ان الوظائف غير الزراعية انخفضت 125 ألفاً، فيما يمثل أكبر انخفاض منذ أكتوبر الاول الماضي لانتها 225 ألف وظيفة مؤقتة ارتبطت بالاحصاء السكاني. لكن معدل البطالة انخفض إلى 9.5% ليسجل أدنى مستوى منذ يوليو الماضي مع خروج الكثيرين من صفوف قوة العمل. ومن شأن هذا التقرير أن يزيد المخاوف من تعثر الانتعاش الاقتصادي من أطول وأعمق كساد منذ الثلاثينات. وبلغ متوسط التوقعات لانخفاض الوظائف في إستطلاع لآراء المحللين 110 الاف وبلغ متوسط التوقعات لمعدل البطالة 9.8% ارتفاعاً من 9.7% في مايو.

المصدر: رويترز

الحكومة البريطانية تدافع عن خططها لتخفيضات غير مسبوقه في الإنفاق

دافعت الحكومة الائتلافية البريطانية يوم الاحد عن خططها لدراسة تخفيضات أكبر من المتوقع في الإنفاق العام بعدما حذر معارضون من انها قد تؤدي الى العودة للركود مجددا وتطلق موجة من الاضرابات. وقال حزب العمل المعارض الذي خسر السلطة في مايو ايار بعد 13 عاماً ان قرار الحكومة بحث تخفيضات في الإنفاق تصل الى 40 بالمئة بدلاً من الخمس وعشرين بالمئة التي اعلنتها الشهر الماضي قد يؤدي الى فقد مليون وظيفة. لكن وزير النقل البريطاني فيليب هاموند قال ان من المستبعد أن تشهد أي وزارة خفضاً في الإنفاق بنسبة 40 بالمئة كاملة وهو مستوى يندر بلوغه في الدول المتقدمة رغم أن الحكومة طلبت منها دراسة ذلك. وقال هاموند لهيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) "ما لن نفعله هو خفض 25 بالمئة من كل وزارة. سندرس الخيارات المتاحة لكل وزارة ... لا أتوقع أن تشهد أي وزارة خفضاً بنسبة 40 بالمئة لكن بعض الوزارات قد تشهد تخفيضات أكثر قليلاً من 25 بالمئة." ويأتي خفض عجز الموازنة القياسي في زمن السلم على قمة أولويات رئيس الوزراء ديفيد كامبرون الذي ينتمي لحزب المحافظين والذي يجب أن يوازن بين الالتزام بتعهده حماية بعض الخدمات العامة وبين الحاجة للبقاء على تماسك أول حكومة ائتلافية في بريطانيا منذ 65 عاماً. ورحبت الاسواق المالية على نطاق واسع بالميزانية الحكومية الشهر الماضي والتي حددت الخطوط العريضة لأكبر تخفيضات في الإنفاق على مدى عقود بهدف خفض العجز وتجنب الوقوع في أزمة ديون على غرار أزمة اليونان.

المصدر: رويترز



5 يوليو 2010

متأثرة ببيانات الوظائف المخيبة للآمال الأسهم الأمريكية تسجل أسوأ أداء أسبوعي في شهرين

أغلقت الأسهم الأمريكية منخفضة في نهاية أسوأ اسبوع لها في شهرين متأثرة ببيانات للوظائف جاءت مخيبة للآمال هي الاحداث في سلسلة تقارير اقتصادية تظهر انتعاشاً فاتراً لأكبر اقتصاد في العالم. وأنهى مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الامريكية الكبرى جلسة التعاملات في وول ستريت منخفضاً 46.05 نقطة أي بنسبة 0.47% الى 9686.48 نقطة. بينما تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز الأوسع نطاقاً 4.79 نقطة أو 0.47% ليغلق على 1022.58 نقطة. وأغلق مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه اسهم شركات التكنولوجيا منخفضاً 9.57 نقطة أو 0.46% الى 2091.79 نقطة. وتنتهي المؤشرات الثلاثة الأسبوع على خسائر مع هبوط داو جونز 4.5% وستاندرد آند بورز 5.0% وناسداك 5.9%

المصدر: رويترز

5 يوليو 2010

طفرة عقارية بالعراق يقابلها عجز الصناعة عن المنافسة

تشهد العاصمة العراقية بغداد، والمدن الكبرى في البلاد، طفرة عقارية واضحة، إذ تنتشر ورش البناء وسط ارتفاع في أسعار العقارات من جهة، وفي مستوى الرفاهية التي يرغب بها العراقيون من جهة أخرى، ما دفع نحو ظهور مشاريع مثل "بوابة بغداد". ورغم حاجة السوق العراقية لمثل هذه الطفرات بسبب النقص الكبير الذي أصابها في كل المجالات بعد سنوات من الحصار والحروب، إلا أن قطاعات أخرى تواجه مشاكل عديدة، أبرزها القطاعات الصناعية التي باتت عاجزة عن منافسة البضائع الرخيصة القادمة من إيران وآسيا، في وقت تغيب فيه خطوات الدعم الحكومية. ومع ارتفاع منسوب الأمن في العاصمة العراقية وتوافد الكثير من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، برز مشروع "بوابة بغداد" باستثمارات تصل إلى 250 مليون دولار ويشمل بناء 350 وحدة سكنية مع فندق من فئة الخمس نجوم ومركز تسوق وبرج مخصص للمكاتب في المدينة التي كانت تعتبر واحدة من أخطر مدن العالم. والمشروع نتاج تخطيط شركة "أمواج" العراقية والأردنية، والتي يرأسها العراقي الأصل نمير العقابي، وهو من أكبر المشاريع العقارية بعد حقبة صدام حسين، وسيتهي العمل به بعد أربعة أعوام.

المصدر: CNN Arabic

مصر ترفع اسعار الطاقة للصناعة في اطار خطة لالغاء تدريجي للدعم

قالت وزارة التجارة ان مصر رفعت اسعار الطاقة للصناعات التي لا تستخدم الطاقة بكثافة وذلك في اطار خطتها لالغاء تدريجي للدعم لجميع الصناعات. وقال البيان ان الصناعات غير كثيفة استهلاك الطاقة والتي تشكل 97 بالمئة من النشاط الصناعي في البلاد بما في ذلك قطاعات مثل انتاج الكيماويات ستدفع دولارين مقابل كل مليون وحدة حرارية بريطانية. وستستمر الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الصلب والاسمنت والمخصبات الزراعية (الاسمدة) في دفع 3 دولارات مقابل كل مليون وحدة حرارية لكنها ستواجه زيادة قدرها 50 بالمئة في اسعار الكهرباء اثناء فترات ذروة الاستهلاك. وستدفع صناعات الزجاج المسطح وصناعة السيراميك والبورسلين 2.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية. وقال البيان ان النظام الجديد للاسعار الذي وضعته لجنة ضمت ممثلين لوزارات التجارة والكهرباء والبتترول والاستثمار والمالية سيرفض على رئيس الوزراء الاسبوع القادم لاقراءه وتنفيذه في السنة المالية 2010-2011 التي بدأت في الاول من يوليو. وتخطط مصر لانهاء الدعم لجميع الصناعات بحلول نهاية 2011 بعد ان ألغته للصناعات كثيفة استخدام الطاقة. وكلف دعم الطاقة الحكومة 60 مليار جنيه مصري (10.5 مليار دولار) في السنة المالية 2007-2008 ارتفاعا من 57 مليار جنيه في السنة المالية السابقة. ومن هذا المبلغ ذهبت 20 مليار جنيه لدعم الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة. وقال تقرير لوزارة المالية في مارس اذار ان عجز الميزانية في مصر تضخم الي 65 مليار جنيه في الأشهر السبعة حتى 31 يناير كانون الثاني من 39 مليار جنيه في الفترة نفسها قبل عام.

المصدر: رويترز

هبوط احتياطات عمان من النفط 3 % في 2009

أظهرت بيانات رسمية ضمن التقرير السنوي للبنك المركزي العماني هبوط احتياطات سلطنة عمان من النفط أكثر قليلا من ثلاثة في المئة في 2009 مع اخفاق البلاد في اكتشاف مصادر نفطية جديدة تكفي لتعويض انتاجها. وتعد عمان منتجا صغيرا للنفط في منطقة تضم أكبر مصدري الخام في منظمة أوبك لكن نفطها له تأثير كبير على الاسواق العالمية حيث يستخدم في تحديد السعر الاساسي لنحو 12 مليون برميل من الخام يوميا تصدر من الشرق الاوسط الى اسيا. وتقوم عمان بحفر مزيد من الابار للتعرف بشكل أفضل على كميات النفط في حقل الغبار جنوب الذي تشير التقديرات الى أنه يحوي مليار برميل من الخام. ويمكن أن يضيف ذلك ما نسبته 20 في المئة الى احتياطات البلاد. وبلغت احتياطات عمان من النفط والمكثفات 4.826 مليار برميل في نهاية 2009 منخفضة عن 4.978 مليار برميل في نهاية 2008 بحسب تقرير البنك المركزي. وتعد شركة تنمية نفط عمان الحكومية أكبر منتج للنفط في السلطنة وقد وقعت اتفاق مشاركة في الانتاج مدته 40 عاما في 2005. وتشارك رويال داتش شل وتوتال وبارتكس بحصص في ملكية الشركة العمانية. ويشترط الاتفاق أن تستهدف الشركة الحفاظ على الاحتياطات من النفط والمكثفات عند حوالي 4.7 مليار برميل على مدى فترة العقد. وقال التقرير ان من المتوقع أن تنتج عمان 870 ألف برميل يوميا في المتوسط في 2010 أي بما يزيد نحو ثمانية في المئة عن العام الماضي. وتمكنت عمان من مواجهة انخفاض الطاقة الانتاجية ودعمت الانتاج في عامي 2008 و2009. وأدى انخفاض أسعار النفط الى تراجع إيرادات عمان النفطية 11.8 في المئة في 2009 عن 2008 رغم زيادة الانتاج. وبلغ دخل النفط 4.4905 مليار ريال عماني (67 ر 11 مليار دولار). وهبطت أيضا إيرادات الغاز 19.6 في المئة الى 731.3 مليون ريال. وقال تقرير البنك المركزي ان قيمة صادرات عمان من الغاز الطبيعي المسال هبطت 39.5 في المئة في 2009 مقارنة بالعام السابق لتصل الى 969.5 مليون ريال.

المصدر: رويترز

يوروستات.. مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر مستثمر بالاتحاد الأوروبي في 2008

قال مكتب الاحصاء الأوروبي (يوروستات) ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي الى الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 عضوا قفزت الى 63ر2 مليار يورو في عام 2008 مقابل 2ر3 مليار يورو في عام 2007. وأضاف مكتب الاحصاء الأوروبي في تقريره ان الاستثمارات الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي سجلت أيضا ارتفاعا لتصل الى 18ر9 مليار يورو في عام 2008 مقابل 4ر6 مليار يورو في عام 2007. وقال المتحدث باسم (يوروستات) لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان البيانات المسجلة حتى عام 2008 هي أحدث الأرقام المتاحة حتى الآن. وكانت أكبر استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي من نصيب لوكسمبورغ بقيمة 59ر3 مليار يورو. وتصدرت الامارات قائمة مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي في لوكسمبورغ حيث بلغت قيمة استثماراتها 58ر5 مليار يورو تليها قطر بقيمة 641 مليون يورو والسعودية بقيمة 134 مليون يورو والبحرين مع 110 ملايين يورو والكويت بقيمة 23 مليون يورو. واحتلت لوكسمبورغ أيضا صدارة المستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت قيمة استثماراتها 12ر7 مليار يورو تليها الدنمارك بقيمة مليار يورو والمملكة المتحدة بقيمة 867 مليون يورو وفرنسا بقيمة 711 مليون يورو وألمانيا بقيمة 236 مليون يورو. وأشار تقرير يوروستات الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الاتحاد الأوروبي في عام 2008 تراجعت بنحو 50 في المئة مقارنة بالعام السابق. ولفت التقرير الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الاتحاد الأوروبي كان من شأنها تسجيل مزيد من التراجع لولا استثمارات دول مجلس الخليج العربية في لوكسمبورغ. وشكلت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي 31ر8 في المئة من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاتحاد الأوروبي في عام 2008 لتحتل المرتبة الثانية في التكتل الأوروبي. وبلغت قيمة استثمارات أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) في دول الاتحاد الأوروبي 65ر8 مليار يورو أي ما يمثل 33ر1 في المئة من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكتل. ولم يشر تقرير (يوروستات) الى القطاعات التي استقطبت الاستثمارات لكنه وصف لوكسمبورغ بأنها مركز مالي ومصرفي مهم في أوروبا.

المصدر: وكالة الأنباء الكويتية

5 يوليو 2010

تداولات قياسية لبورصة دبي للسلع في يونيو

ارتفعت أحجام التداول لشهر يونيو في بورصة دبي للذهب والسلع لأعلى مستوى محطة أعلى حجم تداول مسجل في نوفمبر من العام الماضي حيث تم تداول 192138 عقداً . وجاء هذا النمو بدعم من قطاع المعادن الثمينة والعملات والطاقة . وارتفع حجم التداول على أساس شهري بنسبة 24% للذهب و95% لليورو/دولار و40% لعقود الروبية الهندية/دولار و187% لعقود النفط الخام الأجلة . وسجلت عقود الروبية الهندية أعلى حجم تداول شهري خلال يونيو ب 12159 عقداً، مما يدل على الطلب المتزايد على هذا العقد . وشهد التداول في البورصة منذ بداية العام 2010 نمواً مطرداً حيث تم تداول 631850 عقداً في العام الماضي و934403 عقود في 2010 محققاً نمواً بنسبة 48% . وبلغت قيمة إجمالي العقود المتداولة في شهر يونيو 10.846 مليار دولار أمريكي . وقال إريك هاشم، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: ” لقد حققنا في شهر يونيو الكثير من الانجازات في البورصة . فبالإضافة لتحقيق أعلى حجم تداول على الإطلاق وأعلى حجم تداول للروبية الهندية، شهد يونيو إطلاق ثلاثة عقود جديدة من العملات في البورصة“ . وأضاف: ”يعتبر عقد الروبية الهندية/دولار الأجل، الوحيد من نوعه خارج الهند، وشهد هذا العقد اهتماماً متزايداً من قطاع الأعمال والمستثمرين والمضاربيين“ . ”يأتي ذلك من السهولة المتزايدة للعقد ورسوم تداول تنافسية وضمان التسوية وتقليل مخاطر الطرف المقابل“ .
المصدر: : الخليج

دبي العالمية : مجلس ادارة جديد لشركة المناطق الاقتصادية العالمية

اعلنت حكومة دبي السبت تعيين مجلس ادارة جديد لشركة "المناطق الاقتصادية العالمية" التي تعاني صعوبات والتابعة لدبي العالمية التي تشهد عملية اعادة هيكلة . وتتمثل مهمة مجلس الادارة الجديد خصوصا في "دعم اعمال الشركة بأسلوب يتواءم مع واقع الاوضاع الاقتصادية الاقليمية والعالمية، وبنهج يعزز توجهات الشركة نحو الاستفادة من الفرص المتاحة والممكنة"، بحسب بيان اللجنة العليا للإشراف على مؤسسة دبي العالمية والشركات التابعة لها. وشركة "المناطق الاقتصادية العالمية" متخصصة في استثمار المناطق الحرة في العالم بأسره بحسب ما يفيد موقع دبي العالمية على الانترنت الذي يشير الى انها تدير مشاريع تنمية في آسيا وافريقيا والشرق الاوسط واميركا . وكانت المجموعة اعلنت خصوصا مشاريع في جيبوتي والعراق والسنغال . ويرأس مجلس الادارة الجديد رجل الاعمال الاماراتي هشام عبد الله الشيراوي نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في دبي وعضو الدائرة الاقتصادية للامارة . من جهة اخرى، قررت اللجنة العليا وضع شركة ليميتلس الفرع العقاري لدبي العالمية تحت سلطة شركة نخيل، العملاق العقاري الذي كان وراء صعوبات تكفل الشركات وذلك بهدف "وضع استراتيجيات وبرامج موحدة للتعامل مع القطاع العقاري" . وليميتلس هي اساسا شركة موجهة الى المشاريع العالمية ولديها مشاريع في روسيا وفيتنام والسعودية ولكن ايضا في دبي . وكانت نخيل التي استدانته كثيرا خلال فترة الطفرة العقارية في دبي التي انتهت مع الازمة المالية، اعلنت في 30 يونيو بدء المرحلة الثانية من دفع الديون المستحقة عليها . وهذه الدفعات هي جزء من اعادة هيكلة ديون بقيمة 23,5 مليار دولار من ديون دبي العالمية . وفي اطار هذه الخطة ضخت حكومة دبي 9,5 مليارات دولار في دبي العالمية . وتقدر مجمل ديون دبي العالمية ب60 مليار دولار في حين تقدر ديون امارة دبي بما بين 80 ومئة مليار دولار غير ان بعض المحللين يقدرونها ب 170 مليارا .

المصدر: : اف ب

دبي تحفز التمويل العقاري عبر برنامج تيسير

أطلقت دائرة الأراضي والأموال في دبي برنامج تيسير بهدف تحفيز التمويل العقاري وتوجيه دفعة البنوك للعودة إلى ممارسة دورها المهم في تمويل وإنعاش عمليات بيع العقار وتلبية الطلب المتجدد في السوق من جانب المشترين . وعقدت الدائرة اجتماعا تنسيقيا مع مجموعة المطورين العقاريين في دبي لمناقشة البرنامج الذي يهدف إلى رفع مستوى الثقة في سوق دبي العقاري . وقال مدير عام الدائرة سلطان بن بطي بن مجرن أن برنامج تيسير الذي بدأ العمل به مع بداية الأسبوع الحالي يعد الأول من نوعه في المنطقة ويهدف إلى إنعاش عمليات تمويل العقار وتلبية الطلب المتجدد في السوق العقاري في الإمارة . وأضاف أن البرنامج يتميز بتوفيره ضمانات كفيلة تشجع مؤسسات التمويل على عمليات شراء الوحدات العقارية في مشاريع التملك الحر في دبي الجديدة . وقال ابن مجرن أنه استعرض خلال الاجتماع معايير اختيار المشاريع التي ينطبق عليها شروط محفظة تيسير وهي أن تكون مسجلة في الدائرة ونسبة إنجازها للمشروع لا تقل عن 60 في المائة ولديها حسابات ضمان وتمضي قدما في عمليات الإنجاز من دون مشاكل مع المشترين فضلا عن تمتعها ببنية تحتية وينفذها مقاول قادر على إنجاز المشروع وتسليمه للمشترين . وأفاد بأن هناك 40 مشروعا لمطورين أبدوا تأييدهم الكامل لانضمامهم لبرنامج تيسير للمساهمة بقوة في الحفاظ على استمرارية تنشيط القطاع العقاري في دبي وضمان حقوق مختلف الأطراف .

المصدر: : الأسواق نت

5 يوليو 2010

ودائع المقيمين ترتفع 5 مليارات لتصل الى 972.2 مليار درهم .. البنوك تزيد قروض الرهن العقاري في ابريل 3.4 مليار

كشفت احصائية صادرة عن مصرف الإمارات المركزي عن ارتفاع اجمالي الودائع المصرفية للمقيمين في الدولة بحوالي 0.5% بواقع 5 مليارات درهم في شهر ابريل/نيسان لتصل الى 972.2 مليار درهم مقارنة بحوالي 967 مليار درهم بنهاية شهر مارس الذي سبقه في حين اشارت الاحصائية الى تراجع الودائع المصرفية لدى البنوك المحلية لغير المقيمين بواقع 1.3 مليار درهم لتتخفض من 86.5 مليار درهم بنهاية شهر مارس المنصرم وصولاً الى 85.2 مليار درهم بنهاية شهر ابريل. أظهرت الاحصائية ان اجمالي قروض الرهن العقاري ارتفعت في ابريل بنسبة 2.3% وبواقع 3.4 مليار درهم لتصل الى 149.1 مليار درهم وذلك مقابل 145.7 مليار درهم بنهاية شهر مارس الذي سبقه فيما تراجع اجمالي القروض الحكومية بواقع 100 مليون درهم لتصل الى 92.4 مليار درهم مقارنة بحوالي 92.5 مليار درهم بنهاية شهر مارس الذي سبقه. كما اشارت الاحصائية الى ان اجمالي القروض الممنوحة لقطاع المقاولات تراجع بحوالي 600 مليون درهم لتصل الى 124.2 مليار درهم مقارنة بحوالي 124.8 مليار درهم بنهاية شهر مارس الذي سبقه في حين تراجعت القروض لقطاع تجارة الجملة بنسبة 0.3% لتصل الى 61.9 مليار درهم بنهاية شهر ابريل وذلك مقارنة بحوالي 62.1 مليار درهم في نهاية شهر مارس الذي سبقه فيما انخفض اجمالي حجم القروض الممنوحة لقطاع تجارة التجزئة من 37.5 مليار درهم في مارس لتصل الى 36.8 مليار درهم بنهاية شهر ابريل المنصرم. و اشارت احصائية "المركزي" الى ان اجمالي القروض الشخصية للاغراض التجارية ارتفع بنسبة 1.5% في ابريل لتصل الى 177.6 مليار درهم وذلك مقارنة بحوالي 174.9 مليار درهم بنهاية شهر مارس الذي سبقه. بينما تراجعت القروض الشخصية لاغراض استهلاكية بحوالي 100 مليون درهم من 66.1 مليار درهم بنهاية شهر مارس لتصل الى 66 مليار درهم في نهاية شهر ابريل. وكشفت الارقام الواردة في احصائية "المركزي" ان اجمالي اصول المصرف المركزي تراجعت بحوالي مليار درهم في ابريل لتصل الى 195.1 مليار درهم وذلك مقارنة بحوالي 196.2 مليار درهم بنهاية شهر مارس الذي سبقه.

المصدر: : الخليج



سلوك و أخلاقيات الموظف العام

لا شك أن للوظيفة دوراً محدداً تسعى إلى تحقيقه ضمن النشاطات المختلفة في كل إدارة وأن الوظيفة إذا ما تم أداؤها على الوجه المطلوب يكون دورها إيجابياً في تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى إليها المنظمات لخدمة المجتمع الذي تعيش فيه ولذا، فإن للوظيفة العامة واجبات ومسؤوليات وتشمل تخصصات وأنظمة ولوائح ، يجب على الموظف العام القائم عليها أن يستوعبها ويفهمها على أكمل وجه، ويتدرب على أفضل الطرق لتحقيق الغايات والأهداف التي أنشئت الوظيفة من أجلها . وتتعدد المصطلحات التي تستخدم للتعبير عن الالتزامات ، فمنها ما يأخذ شكل الواجبات التي يطلب من الموظف القيام بها على خير وجه ، ومنها ما يأخذ شكل المحظورات التي يجب على الموظف الامتناع عن تأديتها تحت طائلة المسؤولية ويعرف الواجب على أنه (ما طلب فعله على سبيل المثال الإلزام) ، وتأتي سلوكيات الوظيفة العامة منطلقاً من التزام الموظف العام بهذا الواجب كما حددته اللوائح والأنظمة والقوانين وابتعاده عن كل ما يتعارض معها ، ويعتبر عدم الالتزام بهذه الواجبات مخالفة يعاقب عليها النظام . والجدير هنا . أن نبين أن الموظف لا يخضع لكل ما تصدره الإدارة من منشورات وتعليمات سواء كانت متعلقة بالنواحي الإدارية أو المالية أو الأخلاقية ، كما يخضع الموظف للقرارات الفردية الصادرة في شأنه ، وكذلك للأوامر الصادرة إليه من رؤسائه بشأن العمل ، فإذا خالفها فإنه يكون قد خرج على مقتضيات وواجبات الوظيفة ويمكن تمييز نوعيين من السلوكيات هما : السلوكيات الإيجابية والسلوكيات السلبية .

تعريف السلوكيات الإيجابية :

يمكن تعريف السلوكيات الإيجابية بأنها مجموعة القواعد والقيم والمبادئ والمعايير التي يجب على الموظف الالتزام بها والتقيد بها .
السلوكيات الإيجابية للموظف العام : تشتمل السلوكيات الإيجابية ثلاثة أنواع هي : 1. الأخلاقيات الوظيفية : هي تلك التي تتعلق بتأدية الواجبات الوظيفة وإتقان العمل بكل أمانه وإخلاص 2. الأخلاقيات المسلكية : هي تلك الأخلاقيات التي تتعلق بسلوك وتصرفات الموظف داخل وخارج الوظيفة العامة ، ولقد نصت جميع أنظمة الخدمة المدنية في العالم على وجوب تحلي الموظف العام بالسيرة الحسنة والأخلاق الحميدة . 3. أخلاقيات متعلقة بإطاعة الأوامر الرئاسية : وردت كلمة الطاعة في اللغة بمعنى (الانقياد) والمقصود بواجب طاعة الرؤساء تنفيذ أوامر الرؤساء واحترام قراراتهم بالتعقيب على أعمال وقرارات المرؤوسين بالتعديل أو الوقف أو الإلغاء .

ويمكن على وجه التفصيل تحديد السلوكيات الإيجابية التالية : 1- **القوة والأمانة :** تعتبر هاتين الصفتين العظيمتين شرطين من شروط الإسلام في التعيين على الوظيفة العامة: أ- **القوة :** يختلف مفهوم القوة من وظيفة لأخرى وذلك على ضوء طبيعة عملها والمؤهلات والقدرات الذاتية اللازمة لشغلها . ويتم تقسيم الوظائف وفقاً لنوعيات وأسباب مشتركة مع تجديد الشروط والمؤهلات المطلوبة لشغل الوظيفة ، حتى يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب . ولهذا ، فعلى الموظف أن يتخذ جميع الوسائل والأساليب التي تجعله قوياً في بدنه وجاهزيته للعمل . وقوياً في معلوماته وأفكاره ، وقوياً في مهاراته ، ملماً ومدركاً لاحتياجات وشروط الوظيفة التي يشغلها حتى يحقق أقصى درجات الخدمة للمنتفعين من هذه الوظيفة . ب- **الأمانة :** أمانة من الأخلاق التي تدل على سمو ورفي المجتمع ، ومن المتفق عليه عند علماء الدين والأخلاق والاجتماع أن الأمانة تعتبر من الأخلاقيات التي تعود بالخير على الفرد والمجتمع . وللامانة معنى واسع يختلف عن المعنى الضيق الذي حصرت فيه ، حيث أن المفهوم الضيق للأمانة يعني حفظ الفرد ما يودع لديه من أموال . ولكن المفهوم الواسع والشامل للأمانة يشمل التزام الواجبات الدينية والاجتماعية وأداؤها خير أداء ، وللمجتمع حق على الإنسان وهو أمانة يلتزم بالوفاء بها ، فإن لم يفعل كان مسيئاً إلى أصحاب الحقوق وخائناً للأمانة . ولذا فعمل الموظف أمانة وهو مؤتمن على وظيفة ولا بد أن يحسن التصرف فيها ويؤدي حقوقها ويلتزم بواجباتها ، وإذا فها ذلك كان أميناً وفاقياً . 2- **إتقان العمل :** يجب على الموظف مباشرة عمل الوظيفة المعين عليها بنفسه ، ولا يجوز له التفويض فيه إلا في نطاق الحدود النظامية وتحت مسؤوليته . لأن الأصل هو مباشرة الموظف لأعمال ومهام وظيفته . ومن مستلزمات مباشرة الموظف العام لأعمال وظيفته أن يكون إيجابياً في مباشرته لهذا العمل بحيث يؤدي عمله بدقة وإخلاص ، وأن يكون هذا الأداء طيلة ساعات العمل الرسمية . فلا يكفي أن يوجد الموظف في مقر العمل بدون أن يؤدي عملاً . بل إنه مكلف بإنجاز القدر المطلوب منه بحكم ومهام وظيفته . وإلا فإنه يعتبر مقصراً . ويشتمل إتقان العمل إجادة العمل . والسرعة في إنجازه ومحاولة تجنب الوقوع في الأخطاء كما تؤكد على ذلك إدارة الجودة الشاملة حيث يتم تعريف الجودة بأنها : (أداء العمل من أول مرة وكل مرة بدون أخطاء) . والعمل المتقن مطلوب وضروري . 3- **الإخلاص في العمل :** يعتبر الإخلاص في العمل من أهم مقومات الموظف الناجح ، ولأن طبيعة العلاقات بين الموظف العام والدولة هي علاقة تعاقدية وبناءً على هذه العلاقة فإن يترتب على الموظف العام أن يؤدي العمل الموكول إليه بأقصى الإمكانيات المتوافرة لديه وفاءً لهذا العقد . كما يجب أن يكون هذا الأداء مستوفياً لجميع الشروط الفنية . ولذلك ، يجب على الموظف إنجاز المهامات بسرعة وعليه أن يتفادى التأخير في البت فيها، هذا التأخير الذي قد ينجم عنه ضرر بمصالح المراجعين قد تتحمل الإدارة أو الموظف نفسه المسؤولية الناجمة عنه ، كما يشترط على الموظف أن يتجرد من أهوائه الشخصية أثناء تأديته لمهام وظيفته ويبدل الجهد اللازم والتضحية الممكنة في سبيل تحقيق أهداف وظيفته والمنظمة التي يعمل فيها .

4- المحافظة على أوقات الدوام الرسمي : وقت العمل ليس ملكاً للموظف إنما هو ملك للجمهور وللمنظمة التي يعمل بها ، فعليه أن يكرس كل جهده ووقته في تأدية العمل الذي أوكل إليه من خلال واجبات وظيفته المحددة . لذا فإن احترام مواعيد العمل الرسمية التي حددتها اللوائح تعتبر من أهم واجبات الوظيفة والتي يجب على الموظف أن يخصصها لتأدية هذه الواجبات، وأن يتقيد بهذه المواعيد من حيث الحضور والانصراف، كما أن التغيب بدون عذر أو إذن رسمي أو التأخير عن الدوام يعتبر إخلالاً بالواجبات الوظيفية تقتضي المساءلة النظامية. ويترتب على عدم التزام الموظف بأوقات الدوام الرسمي أضرار عديدة مثل تدني إنتاجية العمل والإضرار بمصالح المنظمة الإخلال بأدوار الآخرين .

5- تطبيق القوانين والأنظمة النافذة : أ- **القوانين المنظمة للعمل :** يجب على الموظف أن يطبق القوانين والأنظمة واللوائح النافذة دون أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال ، فالموظف مسئول خلال قيامه بوظيفته عن احترام الشرعية والتقيد بالقوانين والأنظمة ، ولا يحقق له اتخاذ أي قرار أو تدبير أو موقف لا يستند إلى أساس نظامي وعليه أن يطبق بدقة وإخلاص القوانين والأنظمة المعمول بها دون أي تجاوز على صلاحيات غيره من الموظفين رؤساء أو مرؤوسين ، وتجاوز على اختصاصات سلطة أخرى . ب- **الأنظمة واللوائح التي تنظم علاقة الموظف بجهة العمل :** وضع نظام الخدمة المدنية من أجل تنظيم العلاقة بين الموظفين وجهة عملهم بحيث يتم الاحتكام لتلك الأنظمة واللوائح عندما يتطلب الأمر كذلك . ولهذا لا بد للموظف عند بداية التحاقه بالخدمة المدنية من الإطلاع على تلك الأنظمة واللوائح من أجل التعرف على ماله من حقوق وما عليه من واجبات والالتزام بها . ج. **تنفيذ القرارات والأوامر الصادرة إليه :** يدخل في نطاق تنفيذ الأعمال الوظيفية تنفيذ الموظف للأوامر والقرارات الصادرة إليه ، وأن كان الموظف يعتقد عدم نظامية هذه الأوامر والقرارات ، بل أن عليه في هذه الحالة التنفيذ ثم الاعتراض بالطرق النظامية ، لأن اعتراضه قبل التنفيذ قد يعتبر نوعاً من التحدي والعصيان للقرار الحكومي ، إلا إذا كانت هذه الأوامر والتعليمات مخالفة بصورة صريحة وواضحة للقوانين والأنظمة فإن عليه أن يفيد رئيسه خطياً بذلك ، ولا يلزم تنفيذها إلا إذا أكدها رئيسه خطياً .

6- المحافظة على المال العام : يعتبر الحفاظ على المال العام بشقيه النقدي والعيني من أهم الواجبات المنوطة بالموظف ، وذلك لأن المال العام هو مال الأمة كلها وهو الوسيلة الأهم في تحقيق الأهداف والقدرة على تقديم الخدمات للمواطنين على النحو الأمثل ومن ثم السعي نحو النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى الرفاه الاجتماعي . ولذلك يجب على الموظف العام أن يحافظ على هذه الأموال عن طريق الترشيد في استهلاكها واستعمالها وأن يحافظ على صيانتها بصورة منظمة ، وأن يسعى باستمرار لتخفيض مستوى الإنفاق دون الإضرار بمستوى الأداء وذلك تحقيقاً لمبدأ الكفاءة والفعالية . كما ينبغي ألا يستغل أيًا من هذه الأموال النقدية والعينية لأي استخدام شخصي له أو لأي من معارفه .

7- التفرغ للعمل الوظيفي : يتعين على جميع موظفي الدولة التفرغ لأداء مهمات ووظائفهم ، فلا يجوز لهم كمبدأ عام ممارسة عدة أعمال مختلفة في وقت واحد ، ويجب على الموظف العام أن يكرس كامل وقته لأداء مهمات الوظيفة التي عين عليها . وقد عللت الحكمة من وراء ذلك بأن لا تتنازع الموظف مصالح متعارضة ، بعضها خاص بالوظيفة العامة وبعضها خاص بالعمل الخارجي . ولذلك فإن الأمر يتطلب أن يصرف الموظف جل وقته لأعمال وظيفته . ويترتب على ذلك ما يلي : أ. عدم الجمع بين وظيفتين حكوميتين ب. عدم مزاوله الموظف لمهنته في غير وقت الدوام بدون ترخيص ج. عدم مزاوله التجارة : يحتاج الموظف العام للتفرغ لعمله الوظيفي ، ولما كانت التجارة تشغل الموظف عن ممارسة مهامه فإن أغلب أنظمة الخدمة المدنية في العالم تمنع اشتغال الموظف العام بالتجارة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ويقصد بالأعمال التجارية تلك الأعمال التي تؤدي إلى اكتساب الموظف صفة التاجر حسب القواعد القانونية التجارية ، وذلك كأن يمارس الشراء والبيع على سبيل الاحتراف .

8- احترام وطاعة الرؤساء : بنيت الإدارة العامة ومنذ القدم على شكل هرمي إداري يتصاعد تدريجياً حتى يصل إلى قمته الذي يشغلها الرئيسي الإداري الأعلى . بمعنى آخر يتوسط الرئيس الإداري بين مرؤوسيه الإداريين والقانون ، وإليه تعود ما تسمى بالسلطة الرئاسية وتشمل السلطة الرئاسية مايلي : 1. سلطة توجيه المرؤوسين في أعمالهم بإصدار الأوامر أو التعليمات اللازمة لحسن سير العمل التي يلتزم المرؤوسين باحترامها والتقيد بها . 2. سلطة إلغاء أو وقف أو تعديل الأعمال أو القرارات التي تصدر من المرؤوسين . 3. سلطة مسائلة الموظفين تأديبياً عن ارتكابه من مخالفات مسلكية . وقد أجمعت أنظمة الخدمة المدنية العالمية على وجوب الطاعة الرئاسية وذلك داخل نطاق عمله . وكذلك النظام الأمريكي الذي يعتبر التزام الموظفين بالطاعة نحو السلطة الرئاسية هو نتيجة طبيعية لخضوعهم للقوانين العادية والدستورية للدولة ولالتزام الموظفين بطاعة رؤسائهم والاستجابة لأوامرهم وتوجيهاتهم أهمية كبيرة على حركة سير العمل وسرعة الإنجاز وانسجام القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية . كما أن لها أثراً كبيراً على تعزيز العلاقات الإنسانية في العمل ودعمها إيجابياً وتنميتها .

9- مراعاة آداب اللياقة : يجب على الموظف الحكومي أن يراعي آداب اللياقة في تصرفاته مع الجمهور ورؤسائه وزملائه ومرؤوسيه . والمقصود بآداب اللياقة مقتضيات الذوق العام . حسن المعاملة لأن طبيعة عمل الموظف الحكومي تحتم عليه الاحتكاك بمنسوبات مختلفة من الناس والدخول في علاقات أيضاً مختلفة وبنجاح هذه العلاقة يعتمد اعتماداً كبيراً على أسلوبه في المعاملة . وهناك ثلاث فئات من الناس يجب على الموظف أن يتحلى بآداب اللياقة وبذل روح التعاون و التقاهم معهم . وهذه الفئات هي الجمهور من المراجعين والرؤساء والزملاء في العمل . وسنحاول أن نوضح نوعية هذه العلاقة مع كل فئة . أ. **العلاقة مع الجمهور والمراجعين :** يراجع الدوائر الحكومية عدد كبير من المراجعين من أصحاب المعاملات والمصالح وقد يكون من بينهم الموظف الذي ترك عمله ، والتاجر الذي تعطلت مصالحه ، والطالب الذي تغيب عن درسه ، والمريض والعاجز الذي تكبد مشقة الحضور إلى هذه الإدارات جميعهم أتوا وهم يطمعون في إنهاء إجراءات معاملاتهم ، ومع هذا قد يواجهون نوعية من الموظفين يتسمون بالانفعالية والعصب ، ويقابلونهم بسوء المعاملة والتسويق والمماطلة . أن الموظف الحكومي يجب أن يكون ذلك الإنسان الأمين المخلص الذي أوتن على مصالح الناس . فعليه أن يعاملهم معاملة حسنة بكل أدب ولياقة ، فالدين المعاملة ، وأن يسعى إلى إنجاز أعمالهم في الوقت المناسب وبدون مماطلة أو تسويق ، لأن تحقيق مصالح المواطنين من المراجعين يعتبر تحقيقاً للمصالح العامة ، وهذا هو الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه الوظيفة العامة ، ولهذا فإن أي إهمال أو إساءة يقوم بها

الموظف تجاه الجمهور يعتبر تقصيراً في أداء واجباته الوظيفية . إن العمل الإداري يعتبر عمل إنسانياً يقتضي تقديمه بالوسائل والأساليب الإنسانية بحكم أن الوظيفة العامة تكليف للموظفين يدفعهم إلى التكبر أو الاستعلاء على غيرهم من المواطنين . بل هم ملزمون بالتعاون والتفاهم معهم . والإصغاء والاستماع إلى مطالبهم وشكواهم والعمل على حلها وتسهيلها . وترجع أهمية السلوك الأخلاقي الحميد الذي يجب أن يتمسك به موظفو الدولة مع المواطنين إلى أن العلاقة بين المواطنين والدولة تزداد عمقاً وتلاحماً . وهذا يقتضي أن يجد المواطن المعاملة الطيبة والكرامة في الإدارات الحكومية . وتتمثل هذا التصرفات السنية في سوء التصرف في المواقف الحرجة التي يتعرضون لها أثناء دوامهم اليومي . أو تعطيل معاملات الجمهور أو تفصيل البعض على الآخر . ب - **العلاقة مع الرؤساء** : هذه العلاقة تتمثل في توفيرهم ، ويقصد بها التزام اللياقة والأدب في الاتصال بهم ، ويظهر الالتزام أثناء اللقاء بهم في العمل والتخاطب معهم . إن احترام الرؤساء والالتزام بأداب اللياقة والأدب في التعامل معهم من أهم الواجبات التي يجب على الموظف أن يحرص عليها ، إن يحرص عليها ، أن السلوك الحسن والتعامل الطيب القائم على الاحترام المتبادل والتقدير تنعكس عليه فوائد جمة تعود على مصالح العمل والموظف والرئيس ، لأن العلاقة الحسنة بين الرئيس والمرؤوس لاشك أنها تسهم بشكل كبير في تعميق روح المودة والتعاون وسرعة الإنجاز ، وتمنع التفكك بين أعضاء التنظيم . إن احترام الرؤساء وتوفيرهن لا يمنع الموظف من حقه في الشكوى والطعن في التصرفات الإدارية الناجمة عن الانحراف وسوء استخدام السلطة ولكن في حدود القانون الذي تقتضيه ضرورة الدفاع بعيداً عن التجاوزات التي من شأنها إظهار التحدي للرؤساء أو التمرد أو التناول عليهم أو التشهير والمساس بكرامتهم على أن لا تكون الشكوى هدفها الإساءة إلى الآخرين ، وكيل الاتهامات لهم دون دليل قاطع والرغبة في التشهير بهم والنيل منهم وتجريحهم . والاختلاف في الرأي بين الرئيس والمرؤوس لا حرج فيه بشرط أن يكون في حدود الأدب واللياقة وحسن السلوك والاحترام الواجب نحو الرئيس ، فالحقيقة هي وليدة اختلاف الرأي . ولا يجليها إلا قرع الحجة بالحجة ، ومناقشة البرهان بالبرهان . فالموظف الذي يخرج عن حدود اللياقة والأدب يعد تصرفه مخالفة تأديبية في حقه . واحترام الرئيس واجب أخلاقي لا يقتصر فقط على محيط العمل ، بل يتبعه في كل مكان يلقيان فيه ، على اعتبار أن الاحترام والتقدير لا يقتصر على محيط العمل فقط بل خارجه ، وتتمثل إهانة الرؤساء في التناول عليهم وتهديدهم بالأذى سواء كان بالتهديد شفوياً أو كتابةً أو بواسطة آخرين . ج - **العلاقة بين الزملاء** : أن روح العمل الجماعي المبني على التعاون وروح المودة والاحترام والثقة من أهم المبادئ الإدارية التي يجب على الموظف أن يدركها فعليه أن يحسن معاملة زملائه من الموظفين وأن يتعاون معهم في إنجاز العمل وتقدمه خاصة تلك التي تحتاج إلى مجهود جماعي منسق إن تعاون الموظف مع زملائه يمكن تحديده في جانبين هما : **الأول** عدم السعي إلى حجب المعلومات عن زملائه ، أو تقديم معلومات مظلة يكون القصد منها وضع العقبات والعراقيل ليحول دون إنجاز زملائه لأعمالهم . **الثاني** : وهو إيجابي ويظهر في التعاون مع زملائه والأخذ بيدهم ومساعدتهم بكل ما أمكن وتنويرهم بما يعود على العمل بالفائدة الكبيرة ، وهذا يجب أن ينطلق من الإحساس بالمسئولية والضمير الحي والأخلاق الفاضلة . ولا شك أن الشعور بالراحة النفسية والطمأنينة في العمل تعود إلى شعور الموظف بالرغبة إلى الانتماء إلى المجموعة ، وإلى كونه محبوباً ومحترماً من الجميع ، مما يولد عنده الرضا والسرور ، وبالتالي الروح المعنوية العالية . ومن الواجبات الأخلاقية - أيضاً - التي يجب أن يتحلى بها الموظف تجاه زملائه : تجنب الحصول على ميزة شخصية على حساب زملائه وجهودهم ، خاصة عندما ينسب إلى نفسه وحده الفضل في إنجاز العمل الذي أسهم زملاؤه في إنجازه ، أو تقديم الآراء والمقترحات التي شاركوا في وضعها ويناسبها إلى نفسه . . **العلاقة مع المرؤوسين** : تتمثل آداب اللياقة مع المرؤوسين في مراعاة الرئيس أو المدير المبادئ الأخلاقية العامة ، كالعدل والإنصاف ، والمساواة ، والحياد في التعامل بين المرؤوسين ، بالإضافة إلى فهم الاختلافات بين المرؤوسين في الطبائع والاتجاهات والميول والقيم والمعنوية والاعتبارات الإنسانية لأن ذلك يعمل على رفع روح المعنوية للمرؤوسين ، ويحقق الرضا الوظيفي والأخلاقي في العمل مما يحفزهم على مضاعفة الجهد ورفع كفاءة العمل ، ولا يعني حسن التعامل أن يتبسط الرئيس مع المرؤوسين بطريقة غير مقبولة أو معقولة ، بل يجب أن يكون بصورة طبيعية وعفوية تبنى على الثقة المتبادلة والتعاون . **10- الترفع عما يخل بشرف الوظيفة العامة والكرامة** : تعتبر هذه السلوكيات من ضمن الواجبات الوظيفية التي يلتزم بها الموظف لقاء شغله الوظيفة العامة ، أن التزام الموظف بهذا الواجب لا يقتصر على مقر العمل بل عليه الالتزام خارج مقر العمل ، في داخل البلاد وخارجها ويتطلب هذا الواجب من الموظف الابتعاد عن التصرفات التي تسيئ إلى سمعته وسمعة الجهة الإدارية التي يعمل بها . ولأن لا يوجد معيار يحدد هذه التصرفات فإن مركز الموظف ومقر عمله يلعبان دوراً في تحديد هذه التصرفات ، فما يطلب من الموظف الكبير في هذا الشأن قد لا يطلب من الموظف الصغير ، وكذلك الشأن بالنسبة لطبيعة العمل . **11- الولاء للوطن والاسترشاد بالمصلحة العامة** : يقع واجب الولاء للوطن على عاتق المواطن بصفة عامة سواء كان موظفاً حكومياً أو غيره ، إلا أن التزام الموظف بهذا الواجب أقوى من غيره ، وذلك بسبب العلاقة الوظيفية التي تربط بينه وبين الدولة . ويسأل الموظف عن كل ما يتعارض مع هذا الواجب ، كالتعاون مع أعداء الدولة . كما يقتضي هذا الواجب أن يكون الموظف متحفظاً في إبداء الرأي في المسائل والقضايا العامة وفي الأمور المتعلقة بعمل المرافق العامة، سواء كان إبداء الرأي في المجتمع عام أو عبر وسائل الإعلام . ويختلف ذلك من موظف لآخر حسب المركز الوظيفي الذي يشغله . وتقتضي الاخلاق على عدم توجيه النقد أو اللوم إلى الحكومة في الصحف المحلية والخارجية . ومفهوم (الحكومة) هنا مفهوم واسع يشمل سائر السلطات العامة ، بما فيها السلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية والسلطة القضائية . إضافة إلى ذلك يجب على الموظف أن يراعي في عمله المصلحة العامة دون سواها . وبالتالي عليه أن يحقق المصلحة العامة في تأدية مهام وواجبات وظيفته التي يجب أن تكون هدفاً له . مبتعداً في ذلك عن تحقيق مآربه ومصالحه الشخصية على حساب المصلحة العامة .